

العربي المتحد» ينضم إلى «تريد كونكت الإمارات» للتجارة الرقمية»



«دبي»: «الخليج

وتتبع منصة [UTC] «أعلن البنك العربي المتحد، عن انضمامه كعضو رسمي إلى منصة «تريد كونكت الإمارات إلى شركة «إي أند المؤسسات»، وتستخدم تقنية «البلوك تشين» بصفتها أولى الخدمات UTC التجارة الرقمية التجارية في الإمارات العربية المتحدة لمكافحة الاحتيال في التمويل التجاري، بالارتكاز على التقنيات المتطورة مثل للتكنولوجيا المالية بالتعاون بين البنوك UTC الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين. وأطلقت «إي أند المؤسسات» منصة الإماراتية لتصبح من رواد الحلول السحابية، للكشف عن المعاملات المشبوهة وتفاذي الاحتيال والازدواجية، وهي تدعم نطاقاً واسعاً من أصناف المعاملات التجارية التي يجري التحقق منها ومعاينتها بشكل فوري

أقيم حفل توقيع انضمام البنك العربي المتحد إلى منصة التجارة الرقمية بتاريخ 06 فبراير/ شباط 2023، في المقر الرسمي للبنك العربي المتحد في إمارة الشارقة بحضور نخبة من المسؤولين من الجانبين؛ حيث وقّع عن البنك رئيسه رئيسها التنفيذي ذو القرنين جافيد UTC التنفيذي شريش بيديه، بينما مثّل شركة

الشراكة الاستراتيجية

وبهذا المناسبة، قال شريش بيديه الرئيس التنفيذي للبنك العربي المتحد: «الشراكة الاستراتيجية تتماشى مع مهمة البنك العربي المتحد في تسريع النمو من خلال الرقمنة وبناء نظام تمويل تجاري آمن وشفاف. ويسعدنا الاستفادة من المزايا التي تتيحها هذه الاتفاقية من أجل توفير حلول مصرفية وخدمات تجارية آمنة وكاملة الشفافية لعملاء البنك العربي المتحد».

لن تعود بالحماية فقط على عملاء البنك العربي المتحد والنظام UTC وأضاف قائلاً: «إن مزايا منصة التجارة الرقمية المصرفية بنطاقه الأوسع؛ بل ستدعم أيضاً التجارة العالمية وإنه لحدث محوري في عالم الفضاء الرقمي، نظراً لما يتيح».

معالجة فواتير

تتطلع جميع البنوك الأعضاء في التحالف: UAE Trade Connect وقال ذو القرنين جافيد الرئيس التنفيذي لشركة بدور متكافئ وفاعل في توجيهه وحوكمة منصة التجارة الرقمية. ومنذ انطلاقتنا في إبريل/ نيسان 2021، نجحت المنصة «في معالجة فواتير تفوق قيمتها 100 مليار درهم وفي الوقت المباشر».

وبالتزامن مع إصدار الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات مؤخراً قانون خصم الفواتير التجارية، سيكون لمنصة التجارة الرقمية القائمة على تقنية «البلوك تشين» دور جوهري في تعزيز عمليات إقراض البنوك للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والسماح للشركات بالاقتراض مقابل أوراق القبض والحسابات التجارية المدينة